2020/5/3

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السنة الثالثة تنظيم سياسي وإداري

المحور الرابع: برنامج توطيد النمو الاقتصادي والبرنامج الخماسي

المحاضرة رقم 7: برنامج توطيد النمو الإقتصادي2010-2014.

يندرج هذا البرنامج ضمن حركية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، وتواصلت هذه الحركية حتى سنة 2009ضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو، ومن أجل هذه الديناميكية تم استحداث برنامج جديد لفترة 2014/2010،وذلك من أجل إدراك التأخر واستكمال المشاريع قيد الإنجاز.

1-محتوى برنامج توطيد النمو الاقتصادي :إن برنامج الاستثمارات العمومية للفترة 2014/2010 خصص له مبلغ 21214 مليار دج، ما يعادل 286 مليار دولار وقد تم توزيع المخصصات الاستثمارية العامة على المجالات القطاعية خلال الفترة 2014/2010 حسب ما يلي:

-التنمية البشرية: 49% .

-المنشآت الأساسية 31,5%.

-التنمية الاقتصادية: 7,7%.

تحسين الخدمة والتكنولوجيا الجديدة للاتصال 8,16%.

-مكافحة البطالة 1,2%.

2-أهداف برنامج توطيد النمو الاقتصادي: جاء هذا البرنامج لتحقيق ستة محاور أساسية هي:

أ-تحسين ظروف معيشة السكان: حيث يمثل هذا الأخير 49,5% من قيمة البرنامج وزعت على القطاعات التالية: قطاع السكن حيث أخذ النصيب الأكبر وذلك للتخفيف من أزمة السكن. يليه قطاع التربية ثم قطاع التعليم العالي.

ب-تطو الهياكل القاعدية: حيث تم تخصيص 31,5، من قيمة البرنامج لهذا المحور بمبلغ قدره 6448 مليار دج، أخذ قطاع النقل أعلى نسبة منها، وفي المرتبة الثانية قطاع الأشغال العمومية، ثم قطاع المياه و السدود وقطاع التهيئة العمرانية.

ج-دعم التنمية الاقتصادية: تضمن هذا المحور انعاش ودعم القطاعات التالية:

-الفلاحة خصص لها 300 مليار دج، نظرا لأن هذا الأخير يعتبر البديل الأساسي لقطاع المحروقات، خاصة و أنه يساهم مساهمة معتبرة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات.

-الصناعة خصص لها 13,5 مليار دج قصد تحسين وتطوير الملكية الصناعية.

-الصيد البحري خصص له 12 مليار دج لدعم مشاريع الصيد البحري.

-السياحة خصص لها مبلغ 12 مليار دج بهدف انشاء مناطق توسع سياحي.

-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خصص لها مبلغ 4 مليار دج .

د-تطوير وتحسين الخدمة العمومية: خصص لها مبلغ 2039 مليار دج موزعة على القطاعات التالية: العدالة ، المالية، التجارة، العمل.

و-مكافحة البطالة: حيث خصص له مبلغ 360 مليار دج للنهوض بهذا القطاع وعصرنته.

ه-تطوير البحث العلمي وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال: حيث خصص لهذا الأخير 250مليار دج للنهوض بهذا القطاع وعصرنته.

3-نتائج برنامج توطيد النمو الاقتصادي: إن تقييمنا برنامج توطيد النمو من حيث الأثار التي أحدثتها على مستوى النشاط الاقتصادي سيعتمد أساسا على معرفة مدى نجاحه في تحقيق الأهداف الرئيسية التي أنشأ لأجلها و المتمثلة في رفع معدل النمو الاقتصادي وأشكال ما تبقى من البرامج السابقة.

ويمكن القول أن الجزائر نجحت إلى حد بعيد في تحقيق التوازنات الكلية للاقتصاد حيث تم التحكم في معدلات التضخم والبطالة، بالإضافة إلى تقليص المديونية الخارجية كما شهد احتياطي الصرف تحسنا كبيرا.

أما فيما يخص النتائج المتعلقة بحصيلة المشاريع الخاصة بالقطاعات الرئيسية فنجد:

-التربية الوطنية: في هذا المجال تم تسجيل إنجاز 24504 مؤسسة تربوية بمختلف الأطوار في سنة 2010، أما فيما يخص 2014 فنجد حوالي 26012 مؤسسة تربوية.

-التعليم العالي: هذا القطاع أيضا عرف قفزة نوعية من حيث عدد المؤسسات التابعة للقطاع حيث نجد في 2010 ما يقارب 82 مؤسسة في حين 2014 تم انجاز ما يقارب 99 مؤسسة تابعة لقطاع التعليم العالي.

-التكوين المهني: حيث تم تسجيل انجاز ما يقارب 274 معهد للتكوين المهني خلال هذه الفترة بالإضافة إلى 2100 مركز للتكوين المهني.

-الموارد المائية: عرف هذا القطاع تحسننا كبيرا، حيث بلغت النسبة الوطنية للربط بشبكة المياه الشروب 98%، سنة 2014.

-الطاقة: عرف هذا القطاع أيضا انتعاشا كبيرا حيث تم ربط كل المدن واغلب المناطق الريفية بشبكة الغاز والكهرباء.

-السكن: عرف تطورا ملحوظا، خاصة حجم المشاريع السكنية التي استلمت و التي مازالت قيد الإنجاز، كصيغة البيع بالإيجار AADL التي منحت الدولة كل الإمكانيات لإنجازها والتي قضت على بسبة كبيرة على أزمة السكن.

2020/5/7

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

السنة الثالثة تنظيم سياسي وإداري

المحاضرة رقم 8: البرنامج الخماسي 2019/2015

1-محتوى البرنامج: تشجع الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2019/2015، لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية التي بدأت منذ العشرية التي سبقت وتعتمد على الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر بالأخص الزراعة والمياه وإعادة تدوير واسترجاع النفايات ، والصناعة و

السياحة وخصص لهذا البرنامج ميزانية تقدر بـــــــ 22.100 مليار دج، أي 280 مليار دولار، ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات وعلى العموم يمكن تلخيصها في:

-تم اقتراح استكمال المشاريع التي هي في طور الإنجاز خاصة مشاريع السكن التي تم إطلاقها خلال البرنامج السابق.

-تنمية الصناعات الغذائية من خلال تعزيز الإنتاج الزراعي وإيجاد مجال جديد لتصدير المنتجات ذات القيمة المضافة. كما سيتم تنفيذ مخطط خاص بتهيئة 172.000، هكتار من المساحات الغابية.

-ومن أجل أن تضمن الحكومة موقعها في السوق العالمي وأمنها الطاقوي طويل المدى، قررت تكثيف جهودها في البحث و التنقيب عن حقول نفط وغاز جديدة، وتطوير عمليات الإنتاج الحالية، من خلال تزويد كل من تمنراست وجانات بـــــ:14 خط أنبوب لنقل النفط و الغاز، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتحقيق 6 مصاف جديدة، وهذا بغية زيادة طاقة تخزين الوقود بـــــ: 60 مليون طن وهذا بحلول 2018.

-تزويد 1,5 مليون مشترك جديد بالكهرباء و2 مليون مشترك بالغاز الطبيعي، كما أنه سيتم تعزيز قدرة توليد الطاقة الكهربائية.

-انشاء برنامج واسع للطاقات المتجددة، حيث أن أول مركز للتهجين دخل حيز العمل في 2011، بالإضافة إلى 23 محطة ضوئية ومحطة لطاقة الرياح ستبدأ الإنتاج قريبا.

- حاولت الحكومة الجزائرية من خلال هذا البرنامج استغلال الإمكانيات الطبيعية المتاحة لدعم التنمية السياحية من خلال إنشاء 50.000 سرير و15 منتجع سياحي.

-وباعتبار الدور الذي تلعبه الصناعات الحرفية، باعتبارها مساهما في التنمية الاقتصادية من ناحية ودورها في تأصيل التراث الثقافي من ناحية أخرى قررت الحكومة ضرورة وضع لمسات على برنامج تصميم الغرف الحرفية ودعم الحرفيين بطريقة مباشرة و غير مباشرة.

-كما تم اعداد اطار تشريعي وتنظيمي وقانوني جديد من أجل تأمين الحفاظ على الاستثمارات والتسيير الإداري الحديث للبنى التحتية، من أجل ضمات استدامة الخدمات والمرافق العمومية بما يتماشى مع المتطلبات المتزايدة.

-ستواصل الحكومة من خلال هذا البرنامج مشاريعها فيما يخص تكملة 663 كلم من الطريق البرية الخاصة بـــــــ: الهضاب العليا وانشاء خط جديد يربط بين الجنوب و الهضاب العليا على مسافة 2000كلم.ومضاعة العديد من خطوط السكة الحديدية و تهيئة الخطوط الخاصة "بالترامواي " و"المترو".

-أما فيما يخص المجال البحري قررت الحكومة استلام ميناء "جن جن" والبدء في انجاز 4 محطات بحرية جديدة منها ميناء خاص بالمياه العقيمة بالعاصمة، وتعزيز الموانئ بسفن جديدة، سواء للبضائع أو السكان.

-ويستم تعزيز الشركات الوطنية للطيران المدني بـــــــ 16 طائرة جديدة، كما سيتم إطلاق العمل في برنامج بناء المحطات الجديدة بالجزائر العاصمة ووهران ، مع برنامج إعادة تأهيل المطارات القديمة.

-وبغية تحديث البنية التحتية للاتصالات عمدت الحكومة إلى تعزيز استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتعزيز التكامل بين المجتمع في اقتصاد قائم على المعرفة والخبرة، بالإضافة إلى تراخيص الجيل الثالث "**3 G**" الممنوحة لشركات الاتصالات المتنقلة و الثابتة وأيضا الجيل الرابع **4G** الذي غطى بالفعل جميع المراكز الإدارية في الولايات.

-تجسيد برنامج خاص يتعلق بـــــــ: حماية البيئة من مخاطر التلوث، كما سيتم تشجيع الاستثمار في مجال الاقتصاد الأخضر وجمع وإعادة تدوير واسترجاع النفايات.

-سعي الحكومة إلى تطوير استراتيجية الدولة للشباب ومكافحة الآفات الاجتماعية وتوفير مناصب العمل، والمساواة في الحصول على السكن، والرياضة والتنقل والترفيه.

وقد استر النمو الاقتصادي في جميع القطاعات خلال السنة الأولى لهذا البرنامج بفضل ارتفاع أسعار النفط، وانجاز العديد من المشاريع السكنية و تخفيف البطالة، والقضاء على المديونية الخارجية، لكن السنوات الأخيرة عرف انكماشا في النمو الاقتصادي بفعل انخفاض أسعار النفط من جهة و من جهة أخرى استشراء الفساد في مختلف القطاعات .